

الملحق الأول
«متطلبات الإفصاح
حسب دليل الحوكمة
المؤسسية للبنك»





تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي البنك الإسلامي الأردني (شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية**

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الראي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك الإسلامي الأردني (شركة مساهمة عامة محدودة) ("البنك") وشركائه التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعدلة من قبل البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل والاسناد المتعلقة بأشياء حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات الموحدة في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات، والتي تشمل أهم السياسات المحاسبية وتفسيرات أخرى.

أساس الراي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبنية في فقرة مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة من هذا التقرير.

نعتمد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين حسب ما ينطبق على عمليات تدقيق القوائم المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة ومتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بعملية تدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ولقواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

– قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

أمر التدقيق الهام

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة بإجراءات حكيمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، أخذين بعين الاعتبار هيكلية المجموعة والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال المجموعة.

أمر التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي اعتبرناها، وفقاً لحكمنا وتدبيرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كيف قمنا بالاستجابة لأمر التدقيق الهام	أمر التدقيق الهام
<p>لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ قمنا بتقييم واختبار تصميم وكفاءة الضوابط الخاصة بنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➤ اختبرنا مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➤ قمنا باختيار عينة من التعرضات، وتحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل. ➤ قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: <ul style="list-style-type: none"> - الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) المعدل من قبل البنك المركزي الأردني. - منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة ولكل مرحلة. - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من الموجودات المالية الخاضعة للتدقيق في كل مرحلة. <p>➤ وبالإضافة إلى ذلك، وقيماً يتعلق بمحفظه الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملاءمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس المخاطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والضمانات المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لمحفظه الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى للفئات.</p>	<p>قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة</p> <p>تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة و أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر و عقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) "الهيوط والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر" المعدل من قبل البنك المركزي الأردني.</p> <p>كما تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل.</p> <p>وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان.</p> <p>تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) المعدل من قبل البنك المركزي الأردني في الإيضاحات رقم (٣٠٢) حول هذه القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالفروقات بين معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) كما هو واجب التطبيق وما تم تعديله من قبل البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص والوارده بتعليماته رقم (٢٠٢٤/٨) ومعلومات السياسات المحاسبية الجوهرية المطبقة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وسياسات إدارة المخاطر ذات العلاقة الواردة في إيضاح رقم (٦٢) حول هذه القوائم المالية.</p> <p>كما هو مبين في الإيضاحات رقم ٨، ٩، ١٠، ١٦ (أ) حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة، بلغ صافي التمويلات المباشرة بالتكلفة المطفأة والأجارة المنتهية بالتمليك ٤,٦٨٠,٠٠٨,٣٢٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ والذي يمثل حوالي ٦٩٪ من مجموع الموجودات، وبلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة ١١٨,٨٨٤,٣٩١ دينار.</p> <p>وعليه يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة والقيمة المتوقعة من الضمانات المقابلة.</p>

تقرير مدقق الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الإسلامي الأردني - شركة مساهمة عامة محدودة (بتبع)

كما في كانون الأول ٢٠٢٥

كيف قمنا بالاستجابة لأمر التدقيق الهام	أمر التدقيق الهام
<p>➤ قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التندي للتمويلات المباشرة المصنفة ضمن تحت المراقبة والتمويلات المباشرة المصنفة ضمن غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٢٤/٨) والواجبة التطبيق اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥.</p> <p>➤ قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الانتمائية المتوقعة المحتسب وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) المعدل من قبل البنك المركزي الأردني مع مخصص التندي في التمويلات المحتسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٢٤/٨) والتأكد من أن البنك قام بتسجيل أيهما أشد وفقاً لكل مرحلة.</p> <p>➤ قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعدلة من قبل البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال ودقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.</p>	

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة السنوي (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها) والذي من المتوقع إنجازه لنا بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، نكتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا، عند قراءتنا لتقرير مجلس الإدارة السنوي، إلى وجود أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعدلة من قبل البنك المركزي الأردني، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الإسلامي الأردني - شركة مساهمة عامة محدودة (بتبع)

كما في كانون الأول ٢٠٢٥

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

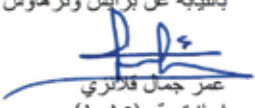
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتياطي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تتعلق بالمعلومات المالية الخاصة بالمنشآت أو وحدات الاعمال في المجموعة كأساس لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لأغراض تدقيق المجموعة. نبقى وحدنا مسؤولين عن تقريرنا.
- إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية والتي نقوم بتحديددها خلال عملية التدقيق.
- كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما تطلب الأمر، قمنا بخطوات لتجنب التهديدات أو قمنا بتطبيق إجراءات وقاية.
- من ضمن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، والتي تتوافق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة.

بالتبليغ عن برابيس وترهاوس كوبرز "الأردن"




عمر جمال قلانري
إجازة رقم (١٠١٥)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٥ شباط ٢٠٢٦